



إزاء ما تقدم فإن حزب الله سيدي عبر الرئيس بري تجاوبا مع الطروحات الأميركية، وهو تجاوب ينطوي على رغبة جوهرية تخفف من التصعيد الإسرائيلي من جهة، وتطمح إلى أن تخفف من وطأة العقوبات الأميركية، وتحول دون استخدام العصا الأميركية. لذا فإن المندوب الأميركي ديفيد شنكر، ينتظر جوابا على سؤال محدد من لبنان، حسب مصادر الخارجية الأميركية، وهو أن هناك سقفا زمنيا هو ستة أشهر، يجب أن يلتزم به لبنان للوصول إلى إنجاز الاتفاق الكامل على عملية ترسيم الحدود مع إسرائيل. علما وأن لبنان كان مصرا على عدم وضع سقف زمني لعملية التفاوض بجوابه الأخير لساترفيلد قبل شهرين. الأرجح أن لبنان، أو حزب الله، سيوافق على السقف الزمني باعتباره الفرصة المتاحة لشراء الوقت، ووسيلة للجم إسرائيل عن القيام بأي عمل عدواني على لبنان.

الأميركية الاكتئاب في سندات الخزينة اللبنانية بما قيمته مليار ونصف مليار دولار تقريبا، لدعم العملة الوطنية وقدره البنك المركزي على تلبية المستحقات المالية. هذا الموقف الأميركي الذي يتضمن "رفع العصا وتقديم الجزرة"، معا، هو ما أجل وضع الخيارات أمام اللبنانيين، إما بالتجاوب مع متطلبات الدولة، وإما بتحمل تبعات الانجرار وراء سياسة حزب الله، وتحمل تبعات. حزب الله لن يستقبل شنكر بالورود، وإن كانت المؤشرات التي أطلقها الرئيس بري قد توحى بذلك، فحزب الله الذي يتحسس حجم المخاطر عليه بات معنيا بالتخفيف منها، أو تأجيل مخاطرها إلى حين يتضح الخطط الأبيض من الخيط الأسود، بخصوص ما يحاك على مستوى العلاقة الأميركية - الإيرانية، فإذا كان لا بد من حرب فهو من يختار توقيتها، وإذا لم تكن الحرب خياره فسيجدها متعها.

كان آخرها استهداف مواقع لها على الحدود العراقية السورية، فجر الإثنين. ثالثا ما اكتشفته إيران وحزب الله عن حجم المعلومات التي تمتلكها إسرائيل عن الصواريخ الدقيقة التي بحوزة حزب الله، لإسيما بعد عملية الطائرتين المسيرتين في الضاحية الجنوبية، أربك حزب الله ودفعه إلى إعادة حساباته الأمنية والعسكرية، وجعله أكثر تهيبا من قيام إسرائيل بحرب. إلى هذه الأسباب التي توردتها الأوساط القريبة من وزارة الخارجية الأميركية ثمة من يشير في لبنان إلى أن الخناق بات يضيق على الدولة اللبنانية أيضا، فالأزمة المالية والاقتصادية باتت معالجتها رهن الاحتضان الدولي، والأميركي على وجه التحديد، للبنان. ففي خطوة راقت وضع جمّال ترست بنك على لائحة العقوبات الأميركية، أوعزت واشنطن لبعض المؤسسات

شنكر في بيروت حاسماً: ستة أشهر لترسيم الحدود مع إسرائيل

المرحب بها، بل الرئيس بري نفسه هو مكلف من قبل الدولة اللبنانية بإدارة ملف التفاوض هذا، أو بالأحرى هو المكلف فعليا من قبل حزب الله ومن إيران بتولي هذه المهمة. وما ينطق به الرئيس بري في هذا الملف، هو ما يعبر ليس عن موقف لبنان الرسمي فحسب، بل عن موقف حزب الله الذي لا يمكن أن يدع هذا الملف المتصل بإسرائيل خارج إدارته.

من المعروف أن الرئيس نبيه بري مكلف من قبل الدولة اللبنانية بإدارة ملف التفاوض هذا، أو بالأحرى هو المكلف فعليا من قبل حزب الله ومن إيران بتولي هذه المهمة. وما ينطق به الرئيس بري في هذا الملف، هو ما يعبر ليس عن موقف لبنان الرسمي فحسب، بل عن موقف حزب الله الذي لا يمكن أن يدع هذا الملف المتصل بإسرائيل خارج إدارته.

علي الأمين
كاتب لبناني

وصل إلى بيروت المبعوث الأميركي الجديد ديفيد شنكر، لمتابعة ملف ترسيم الحدود البرية والبحرية بين لبنان وإسرائيل، وشنكر الذي خلف ديفيد ساترفيلد في هذه المهمة، وفي منصب مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى قبل أسابيع، يحمل إلى المسؤولين اللبنانيين رسالة واضحة وحاسمة، بعدما تحدثت مصادر أميركية قبل نحو شهرين، عن ماطلة لبنانية في شأن الوصول إلى مرحلة الدخول في المفاوضات والاتفاق النهائي على الترسيم، وهذا ما رفضه لبنان، معتبرا أن إسرائيل هي من يعمل على عرقلة الحل.

الأجواء المتفائلة والمستعدة في الموقف اللبناني من مسألة ترسيم الحدود ناشئة عن أسباب موضوعية فرضتها تطورات الأخيرة التي شهدتها لبنان بعد الضربات الإسرائيلية الأخيرة والرد «المدرّوس» الذي قام به حزب الله على إسرائيل

ما أثار انتباه اللبنانيين عشية وصول شنكر إلى بيروت الثلاثاء هو الانقلاب في الموقف اللبناني، الذي كان متشائما حيال التوصل إلى اتفاق قبل أسابيع، إلى موقف متفائل اليوم، فمستشار الرئيس بري علي حمدان، قدّم مطالعة إيجابية ومتفائلة بالوساطة الأميركية، وقال في حديث تلفزيوني إن «لبنان هو من طلب الوساطة الأميركية

من المعلوم أن المفاوضات حول ترسيم الحدود، تخضع لأخذ ورد بين لبنان وإسرائيل منذ سنوات، فالوساطة الأميركية المستمرة بين الدولتين لم تكن على نفس الحيوية التي ظهرت خلالها في الأشهر الماضية، وبدا أن السعي الأميركي لإيجاد اتفاق دخل حيزا فعليا، بحيث تتوقع أوساط بحثية متابعة في واشنطن أن يتم الاتفاق خلال الأشهر المقبلة نهائيا على هذا الملف. ما يعزز من هذه الفرضية لبنانيا، ما قاله مقربون من رئيس مجلس النواب نبيه بري، عن أن ما تم الوصول إليه هو خط النهاية، "ولم تعد تفصلنا عن الاتفاق النهائي إلا بعض التفاصيل، التي تنتظر من المندوب الأميركي شنكر، معالجتها".

الزعامة السياسية الفردية الملهمة حاجة عراقية

خلفه حركة سياسية أو تنظيم ليس طائفيا ومنظمات بشروع عراقي وطني غير طائفي.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبالي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

كما لا تكفي حالة الانسجام الحالي بين الرئاسات الثلاث (البرلمان والحكومة ورئاسة الجمهورية) لتقديم حلول جوهرية لأزمات العراق، لأنها تحت ولاية الأحزاب الإسلامية الشيعية وهيمنتها وسياساتها البعيدة عن هوم الناس والمشغلة طوال هذه السنين بالفاسد المبرقع بالفضل. الطريق السليم لانزراع هيمنة تلك الأحزاب لا يتم على عتبات الانتخابات المحلية والعامّة المعروفة بالتزوير، ولا على أساس ترويض بعض الوجوه العربية السنّة وتجديدها وتقديمها كزعامات متعددة تختلف وتتصارع في ما بينها حول المكاسب والمغانم فيما ترتب الأحزاب الشيعية على "ولاية" السلطة وتمنع أي فرصة لقيام زعامة ملهمة لعرب العراق قادرة وفق السياقات الدستورية البرلمانية على أن تتقدم صفوف المواقع القيادية وتنترز موقع القيادة الرئيسية في البلد بلا قوالب مذهبية وطائفية وفق القواعد الدستورية والقانونية. ولهذا لا بد من التغيير في هيكلية السلطة وزعامتها، فما الذي يمنع أن يظهر زعيم من بين العرب السنّة يمتلك مؤهلات القيادة الشيعية لعرب العراق ويستطيع أن يحتل الموقع الرئاسي التنفيذي، أو أن يتقدم لمشروع الزعامة شيعي منحاز لقضية عرب العراق ليكون المسؤول الأول في الحكم بلا دعائم ولا صفات طائفية شيعية.

نحن مع ظهور نمط جديد للزعامة السياسية في العراق يتقدم فيها زعيم ملهم تكون خلفه حركة سياسية أو تنظيم ليس طائفيا ومنظمات شعبية بمشروع عراقي وطني غير طائفي

ولم تكن العقوبات الدستورية هي الوحيدة في تعطيل هذا المشروع في القيادة الملهمة، بل بسبب طبيعة الفكر الديني وماهيته ومدى قدرته على إدارة السلطة السياسية في العراق ذي التنوع الديني والعرقي والذي بحاجة إلى سلطة مدنية لا تقم في أحشائها الدين والمذهب. ولهذا وجد الصدر في دوره الرائد كزعيم وطني مصداً لمحاولات جز العراق أكثر فاكتر نحو الهاوية، وهذا ما دفع الأحزاب الإسلامية الشيعية للتخلص من هذا المازق الفكري السياسي باللجوء إلى المرجعية في النجف كوسيط "راشد" بين السلطة والشعب، رغم أنها لم تحقق حلولا جذرية بسبب جسامته حالة التدهور العام سياسيا وأمنيا واقتصاديا في العراق رغم البيانات الناقدّة العديدة من هذه المرجعية للسياسيين.

ولا يتم الاقتراب من وصفه الزعيم الملهم في الحكم لأن هناك حزبا إسلاميا (الدعوة) حاول تنفيذ مشروعه الإسلامي المركب في القبول بالديمقراطية بخلفية مذهبية إسلامية، وترك استناد قاعدته في السلطة جروجا في الجسم العراقي ولدى العرب السنّة خاصة الذين لا يقبلون التعامل معهم وفق التوصيف الطائفي، فهم جزء حيوي صعب فرزه عن جسم العراق الحيوي. إن سلبيات وكوارث تجربة حكم الإسلام الشيعي، خصوصا في ظل تجربة حكم حزب الدعوة الذي انتهت سياسيا، تضع العراق أمام إشكالية سياسية كبيرة في كيفية الخروج من مازق السلطة ونقاسها. ذلك أن المعالجات الترقيعية في إخفاء عناوين تلك المذ الطائفي الذي ساد في سنوات ما قبل 2018 لا تكفي، ولعبة إدماج السنة في الكتل الشيعية ثبت فشلها.

الديني. ومن جانب آخر تتولى هذه الأحزاب السلطة التي قدمها لها المحتل الأميركي وحكمه العام بول بريمر وفق وصفة المحاصصة الطائفية بعد إنتاج مخرجاتها السياسية، شيعية وسنة وأكراد، عبر الديمقراطية الليبرالية الغربية في التداول السلمي للسلطة على أساس الانتخابات لمجموعة من القوى والأحزاب التي فرضت هيمنتها الطائفية ومحاصرة القوى الوطنية العراقية الليبرالية، وظلت قضية الزعيم الديني السياسي في الحياة العراقية تحمل الكثير من الأثام والتعقيدات بسبب الدستور المركب ما بين الديني والمدني، وكذلك سياقات النظام البرلماني وليس الرئاسي إضافة إلى الكثير من التعقيدات في تعدد مرجعيات الشيعة في العراق ما بين الولاين النجف في العراق وقم في إيران.

وفي لحظات مهمة من وقائع العملية السياسية وتراكم المشكلات على الشعب وفئاته الفقيرة برزت الحاجة إلى الزعيم الملهم، حيث مثلها الزعيم الديني الشاب مقتدى الصدر بكاريزميته الشعبوية ومكانته في الموروث الشيعي العراقي لسد الفراغ في حيز القيادة السياسية العراقية رغم الحواجز الدستورية التي تفرض المرور بمحطات الانتخابات البرلمانية لكي يتحول إلى زعيم لكل العراقيين.

فيما استخدم هتلر الديمقراطية وسيلة لقيادة الحرب والموت والدمار والعنصرية المقيتة.

يحفل العالم العربي بتجارب سلبية عن دور الزعامة في العصر الراهن رغم أنها ظهرت في فترة النضال القومي التحرري ضد الاحتلال الغربي، لكنها تحولت إلى وسيلة للاستبداد الفردي. ما أدى إلى إحجام الفكر السياسي العربي عن تقديم رؤى موضوعية لدور الزعيم الملهم في الحياة السياسية الراهنة مع أن الإنسان العربي أكثر شعوب العالم تعلقاً بهذه الفكرة. وبعد تراجع الدور القومي، ولاء الفراغ العقائدي والسياسي، سهّلت القوى الغربية ودعمت نشاط حركات الإسلام السياسي، الشيعي خاصة، بل قدّمت لها السلطة في النموذج العراقي لوجود هذه الجدلية في مشاريعها السياسية وفق ازدواجية مثلتها تجربة الحكم في العراق بعد عام 2003. فعالية الأحزاب الإسلامية الشيعية تنقاد إلى النظرية الثيوقراطية في الحق الإلهي بالحكم، أي تعتبر أن الله مصدر السلطة وأن الحاكم هو ظل الله في الأرض مع إضافة النيابة عن الإجماع المهدي الولي الغائب، والانتخاب حتى وإن تولوا السلطة في بلاد المسلمين فإنهم يخضعون لهذه الولاية المفترضة. من هنا لا تصبح للزعامة السياسية أي قيمة من دون تمثلها للإلهام الفردي

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

قدمت تجارب الحياة الإنسانية في موروثاتها الدينية والإنسانية أهمية دور الفرد الزعيم والقائد الملهم في فتح طريق الحرية والتخلص من قيود التجزؤ الفكري والإيماني لدى الفرد والجماعة، وهذا ما عبرت عنه الأدباء عبر الأبياء الصالحين، كما تقدم لنا ملاحم الشعوب الإنسانية عبر القرون إلى حد اليوم أمثلة على دور القائد السياسي والعسكري في صناعة الانتصارات الكبرى وفي استنهاض قيم الحياة.

أدت بعض تجارب الزعامات الفردية خاصة في الأنظمة الشمولية إلى تعميمات غير صحيحة لتقليل فكرة الزعيم الملهم خصوصا بعد اجتياح النظام الديمقراطي العالمي وخضوعه لراسمالية السوق ليصبح الرئيس موظفا حكوميا لفترة زمنية، ومع ذلك ما زالت قصة الزعيم الفرد مشغلة في جميع النظم السياسية. تاريخيا ما زال يذكر دور الزعيم الأميركي أبراهام لينكون في إرساء الديمقراطية إضافة إلى ونستون تشرشل ونابليون بونابرت اللذين رغم زعامتهما التاريخية فقد خضعا للقانون الديمقراطي وتنازل عن زعامتهما،

